الفصل الأول: مفهوم المؤسسة وتطورها

شغلت المؤسسة الاقتصادية حيزًا كبيرًا في أعمال الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم، باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع، كما أنها تعبر عن علاقات اجتماعية، لأن العملية الإنتاجية داخلها يتم ضمن مجموعة من العناصر البشرية متعاملة فيما بينها من جهة، وفيما بينها وبين العناصر المادية وعناصر أخرى معنوية من جهة أخرى، كما يشمل تعاملها مع البيئة.

أولاً: تعريف المؤسسة الاقتصادية

إن عملية وصف مؤسسة اقتصادية معينة يمكن أن يتم بسهولة، نظراً لأخذ حالة حقيقية منفردة، مثل: مؤسسة زراعية، أو صناعية أو تجارية، أو خدمية، وقد تكون مؤسسة خاصة أو عامة... إلخ. إلا أن حصر كل أنواع المؤسسات في تعريف واحد هو صعب للغاية، وهذا راجع لأسباب عديدة أهمها:

- التطور المستمر الذي شهدته المؤسسة الاقتصادية في طرق تنظيمها، وفي أشكالها القانونية منذ ظهورها.
- تشعب واتساع نشاط المؤسسات الاقتصادية، وقد ظهرت عدة مؤسسات تقوم بعدة أنواع من النشاطات في نفس الوقت وفي أمكنة مختلفة.
- اختلاف الاتجاهات الاقتصادية أو الأيديولوجيات، حيث أدى اختلاف نظرة الاقتصاديين في النظام الاشتراكي إلى المؤسسة عن نظرة الرأسماليين إلى إعطاء تعريفات تختلف بينهما.

ويظهر لنا ذلك في التعريفات المختلفة التي أعطاها الاقتصاديون، والتي اخترنا منها التالي حسب الفترة الزمنية التي وجدت فيها:

فبالنسبة ل Truchy: المؤسسة هي الوحدة التي تُجمع فيها وتُنسق العناصر البشرية والمادية للنشاط الاقتصادي".

أما بالنسبة ل Carl Marx فالمؤسسة تكون متمثلة في: "عدد كبير من العمال يعملون في نفس الوقت تحت إدارة نفس رأس المال، وفي نفس المكان، من أجل إنتاج نفس النوع من السلع".

من خلال هذين التعريفين نلاحظ:

- أن كل من صاحبيهما يعرف المؤسسة الاقتصادية على أنها وحدة إنتاجية، وهذا غير كامل، نظراً لأن المؤسسة قد تتكون من عدة وحدات، وقد تتوزع هذه الأخيرة في أمكنة مختلفة، أي ليس بالضرورة وجود المؤسسة وعمالها في مكان واحد.
- كما نجد في التعريف الثاني أن المؤسسة تستعمل عدد كبير من العمال، وكأن المؤسسات لا يمكن أن تقوم إلا بعدد كبير منهم، وهذا في الواقع ليس صحيحاً، لأن هناك مؤسسات قد يصل فيها عدد العمال إلى ثلاثة أو حتى أقل.
- بالإضافة إلى أن المؤسسة تنتج نفس النوع من السلع، حسب التعريف الثاني، في حين نجد أن العمال في نفس المؤسسة قد ينتجون أنواعاً مختلفة من السلع، قد تختلف حتى في طبيعتها (سلع وخدمات في نفس الوقت).
- أخيراً، فإن التعريفين لم يحدداً هل تنتهي مهمة المؤسسة عند الإنتاج فقط، أم عند تبادل منتجاتها مع الغير.

وتجدر الإشارة أن هذه النقاط لم تنتج عن ضعف صاحبي التعريفين، وإنما عن مستوى تقدّم الزمن الذي كانا يتواجدان فيه، وحسب مميزات المؤسسة آنذاك، حيث جاء بعدها من أعطى للمؤسسة تعريفات أكثر شمولاً.

ف نجد المفكر Peroux عرف المؤسسة أنها: "شكل إنتاج بواسطته، يتم دمج أسعار مختلف عوامل الإنتاج المقدمة من طرف أعوان متميزين عن مالك المؤسسة، بهدف بيع سلع أو خدمات في السوق، من أجل الحصول على دخل نقدي ينتج عن الفرق بين سلسلتين من الأسعار".

وعرّف المؤسسة كذلك بأنها: "منظمة تجمع أشخاصا ذوي كفاءات متنوعة، تستعمل رؤوس الأموال وقدرات من أجل إنتاج سلعة، والتي يمكن أن يتم بيعها بسعر أعلى من تكلفتها".

نلاحظ من خلال هذين التعريفين أنهما أكثر اتساعا من سابقيهما، حيث حُدّد فيهما هدف المؤسسة من نشاطها، وهو الحصول على دخل من وراء ذلك.

في حين أن التعريفين لم يتطرّقا للناحية القانونية للمؤسسة والتي نجدها في التعريف التالي للمفكر Lebreton والذي قال أن المؤسسة تعني: "كل تنظيم اقتصادي، مستقل ماليًا، يقترح نفسه لإنتاج سلع أو خدمات للسوق".

رغم أن هذا التعريف أبرز نقطة مهمة وهي الاستقلالية المالية للمؤسسة، فإنه يحدد نفسه، وذلك بتحديد نشاط المؤسسة في الإنتاج فقط في أحد العنصرين: السلع أو الخدمات، وهذا يعني استثناء المؤسسات المقدمة للخدمات وفي نفس الوقت للإنتاج المادي، وكذلك المؤسسات التجارية.

ويمكن أن نحتفظ هنا بالتعريف التالي للمؤسسة:

"المؤسسة هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليًا في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل إنتاج أو / تبادل سلع أو / خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزمني الذي يوجد فيه، وتبعًا لنوع وحجم نشاطه.